سمو رئيس الوزراء إنسان متعاون ومستمع جيد ولديه استعداد دائم لتقبل الممارسة الديمقراطية

الهاشم: بعض المهددين بتدويل قضايا الكويت «خونة» في عين الوطن

كتب مصطفى كامل

اكدت النائبة صفاء الهاشم أن بعض المهددين بتدويل قضايا الكويت «خونة» في عين الوطن والمواطن، مشددة على أن الخروج إلى الشارع دون هدف أو مطالب محددة «هراء» وأن الرغبة في التصادم موجودة لدى الخارجين، لافتة في الوقت نفسه إلى أن الشباب لا يدرك أن البعض يستخدمه كأداة لتحقيق أهداف واجندات خاصة هدفها تدمير الوطن وضرب الأسرة الحاكمة.

وقالت الهاشم خلال لقاء لها في فضائية الصباح الإخبارية ان النواب يسعون إلى الالتزام بالتدرج في استخدام الأدوات الدستورية وأنهم لا يوجد إرادة للقفز نحو الاستجوابات، مضيفة: لست من دعاة الاستجوابات والاستعجال في استخدام الأدوات الدستورية والحوار الديمقراطي قادر على حل المشكلات.

وعن الجلسة الخاصة بمناقشة القضية الأمنية أوضحت الهاشم انها «قادت لوبي من داخل المجلس لإجهاض سرية جلسة الانفلات الأمني لأن المواطن من حقه معرفة ما يدور»، مشيرة إلى أن وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لم يكن مستعدا للجلسة وجاء ليستمع فقط بدليل عدم وجود بيان مكتوب أو فريق من وزارته.

وأكدت أن سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك اكد بالفعل ورود قائمة من الإمارات تحتوي أسماء شخصيات عربية وكويتية متورطة في الخلية الإرهابية، مبينة أن الشيخ أحمد الحمود امتنع عن الإدلاء بمعلومات حول الخلية رغم المعلومات عن تمويلها من الكويت بحجة الدواعي الأمنية السرية، مستطردة: لم نتجن على وزير الداخلية لأنه يتحمل حقيبة من أهم الوزارات ومسؤول عن حماية المجتمع وتوفير الأمن له. وأشارت إلى أن المجلس الحالي يشهد تعاونا غير عادي وهناك اتفاق تام من النواب بضرورة الإنجاز، مشددة على أنها ضد مسمى إسقاط فوائد القروض لأنها دفعت والبنك المركزي اعترف بضعف الرقابة قبل 2008، وفيما يلي نص الحوار:

- نسعى إلى التزام التدرج في استخدام الأدوات الدستورية ولا نريد القفز نحو الاستجوابات
- لست من دعاة الاستجوابات والاستعجال في استخدام أدواتنا الرقابية .. والحوار الديمقراطي قادر على حل المشكلات
- قدت «لوبي» من الداخل لإجهاض سرية جلسة الانفلات الأمني لأن المواطن من حقه معرفة ما يدور

صفاء الهاشم

- وزير الداخلية لم يكن مستعدا وجاء ليستمع بدليل عدم وجود بيان مكتوب أو فريق من وزارته
- رئيس الوزراء أكد بالفعل ورود قائمة من الإمارات تحتوي أسماء شخصيات عربية وكويتية متورطة في الخلية الإرهابية
- الحمود امتنع عن الإدلاء بمعلومات حول الخلية رغم تمويلها من الكويت بحجة الدواعي الأمنية السرية

- لم نتجن على الوزير لأنه يتحمل حقيبة من أهم الوزارات ومسؤول عن حماية المجتمع وتوفير الأمن له
- الخروج إلى الشارع دون هدف أو مطالب محددة «هراء» والرغبة في التصادم موجودة
- المجلس يشهد تعاوناً غير عادي وهناك اتفاق تام من النواب بضرورة الإنجاز
- أنا ضد مسمى إسقاط فوائد القروض لأنها دفعت والبنك المركزي اعترف بضعف الرقابة قبل 2008

- أقول لدكتور الكيمياء: معادلاتك «ملخبطة» .. تدول قضية بسبب منعك من السفر وعندما كنت نائباً منع 100 ألف مواطن وما تحركت
- الشباب لا يدرك أن البعض يستخدمه كأداة لتحقيق أهداف وأجندات خاصة هدفها تدمير الوطن وضرب الأسرة

، عقب انتهاء الجلسة السرية الخاصة بمناقشة الوضع الامني كان لك تصريح مهم نقلت خلاله تأكيد سمو رئيس مجلس الوزراء بأن هناك اطرافا كويتية لها علاقة بالخلية الارهابية الاماراتية.. ما مدى صحة هذا الموضوع؟

– عقب انتهاء لقائي مع وزير الداخلية قررت انه لابد ان يكون هناك جلسة خاصة لمناقشة الانفلات الامني وذلك لاني لست من دعاة الاستجوابات والاستعجال في استخدام الادوات الدستورية وان الحوار كلما كان عميقا وديمقراطيا وعلى اسس فبالتالي يعطي ثماره ولكن للاسف لم اجد هذا الامر عقب اللقاء ولمن يتداولون بان الجلسة ومن قبلها اللقاء كانا بسبب مقتل د.جابر رحمه الله عليه اقول لا هذه الحادثة كانت بمثابة «التب» كانت هذه الجريمة قمة الهرم وتقدمنا بطلب عقد جلسة سرية وقع على الطلب ما يزيد عن 20 نائبا ولم اكن من دعاة السرية بل كنت اقود لوبي من الداخل لإجهاض السرية لان المواطن من حقه يعرف ولكن بعد التصويت حسم الامر للسرية ولكن المفاجاة كانت هي عدم استعداد الوزير فلم يكن معه حتى بيان مكتوب واضح ويقول انه جاء ليستمع وهذا غير صحيح لانه كان سبق وتمت اجتماعات سابقة ومناقشة هذه المشكلة الوزير لم يات معه فرد واحد من وزارة الداخلية مع ان المفترض ان يرافقه في هذه الجلسة فريق على اعلى مستوى ايضا لم يقدم اية ارقام عن اي شي وكان حديثة مرتجل وبالرغم من ذلك احتج على الانفلات الامني ولم تكن هذه المرة الاول لاحتجاجه فقد سبق وجمعنا لقاء معه في منزل سمو رئيس الوزراء وقال الوزير اعترض على مسمى الانفلات الامني كيف يكون انفلاتا والكل يخرج للشارع ورت عليه د.معصومة قائلة لو لم نستطع الخروج للشارع فهذه مصيبة لا تكون انفلات بل تكون انهيارا امنيا يا معالي الوزير اين تطبيق قانون جمع السلاح اين الحد من الجريمة وللاسف يرد علينا الوزير بانه لا ستطيع منع الجريمة من المجتمع وتارة اخرى يقول وزير الداخلية شخص غير محبوب في كل دول العالم اعتقد ان هذا كله كلام مردود عليه لان القتلة واللصوص هم من يكرهون وزير الداخلية لكن المواطن الشريف لا يكره الوزير وتحدث النواب جميعا وكان اول الاعضاء تطرقنا الى الاخوان هو النائب نبيل الفضل واوضح للوزير قائمة الاسماء ولكن للاسف لم يرد الوزير والتزم الصمت في هذه الاثناء طلب سمو رئيس مجلس الوزراء نقطة نظام واكد خلالها انه بالفعل وردت قائمة من دولة الامارات تحتوي اسماء وشخصيات عربية وكويتية متورطة في الخلية الارهابية وان تمويل هذه الخلية يخرج من الكويت ومع ذلك امتنع وزير الداخلية عن الحديث في هذا الامر بحجة الدواعي الامنية السرية.

، لكن من وجهة نظرك الم يكن هناك تحامل على وزير الداخلية خاصة بعض انسحاب البعض من الجلسة ووصف البعض الاخر اداء الوزير بانه هلامي وانشائي؟

– لم يكن هناك تجن نهائياً على الوزير لانه يتحمل حقيبة وزارية تعد من اهم الوزارات فهو مسؤول عن حماية المجتمع وتوفير الامن والامان والاستقرار له لم تكن هناك شخصانية بل نحمل له كل احترام وتقدير والشيخ احمد الحمود في الزمانات الفائتة كان شخصية تهز وهذا من ضمن المأخذ عليه اين هذه القوة والحزم؟

اي وزير داخلية في مثل حادث الافنيوز كان عليه ان يخرج للصحافة ووسائل الاعلام ويدلي بتصريحات يوضح فيه ابعاد الجريمة ويحاول ان يبث الاطمئنان في نفوس المواطنين وان يبدي الحزن والأسى على رحيل الفقيد لابد ان يكون هناك تنسيق بين جميع الوزارات حتى تتقلص الاجراءات ويرتدع الجناة للاسف وزارة الداخلية داخلها الكثير من الاحزاب ولابد من اعادة الغربلة.

، التوصيات التي خلصت اليها الجلسة السرية ليست كفيلة بالقضاء على الانفلات الأمني؟

– اتمنى واطلب من الله العلي القدير ان يقرا وزير الداخلية هذه التوصيات بعين التمعن لكن للاسف الوزير يسأل هي ملزمة؟ وهذا ما اخرجني من طوري يعلم الله كم نائب كانوا يهدئون النائبين احمد المليفي وفيصل الدويسان وهما ممتعضان من طرح الوزير نحن نريد التدرج في الادوات الدستورية لا نريد القفز للاستجواب

، تبرأ منظمو وداعمو المسيرات مما حدث على الدائري السادس من اعتداء على دوريات الشرطة واكدوا ان الداخلية هي من دبرت هذا الامر وان مسيرتهم بدات وانتهت سلمية.. كيف تنظرين الى هذا الامر؟

– هذا كلام لا يصدق وهو هراء تام موضوع الخروج في شارع دون هدف ودون مطالب محددة بل هناك رغبة في التصادم مثل ما حدث مع وليد الطبطبائي للاسف الشديد الشباب لا يدرك ان هؤلاء يستخدمونه كاداة فقط لتحقيق اهداف واجندات خاصة الم يحدث ان يخرج في المسيرات لمدة 5 دقائق بعض الشخصيات حتى يظهروا في الكاميرات امام وسائل الاعلام ومن ثم يتحاشون ولا نعلم الى اين يذهبون الم يحدث ان يقول بعضهم قلبي معكم وانا خارج البلاد والاخر يقول اضطر الى اغلاق الجوال لدواعي امنية كل هذه الحجج واهية ومعروفة المخطط واضح للتدمير والضرب في الاسرة الحاكمة الكويتية والدليل رفضهم لاي حوار وطني.

، اذن ما القضية التي يهددون بتدويلها بعضهم اكد انه سوف يذهب للكونغرس او منظمة العفو الدولية والامم المتحدة وهناك نائب في البرلمان المبطل منع من السفر ويهدد بتدويل قضيته.. ما تقيمك لكل هذه الامور؟

– قلتها له ومازلت اكررها الى دكتور الكيمياء عندك لخبطة في معادلاتك يدول القضية بسبب منعه من السفر وعندما كان نائبا منع 100 الف مواطن كويتي من السفر وما تحرك لأجلهم بل كان ساكت لا يتكلم بينما يمثل اكبر مجموعة عائلية في الكويت وحاصل على عضوية مجلس الادارة وخامل وساكت وهو عضو في مجلس الامة وهذا يتنافى مع الغرض الرئيسي للنيابة وعندما صار عليه منع سفر يهدد بتدويل القضية هو خائن في نظري وفي عين الوطن هذا انسان عايش حياته بكل ملذاتها والمنع من السفر كان لانه اجج الشارع وبعد ذلك اختفي ليجلس في سيارته المظلله ويشيش الابناء من خلال جواله ليكن رجل ويخرج في الشارع ويحدد مطالبه لكن للاسف هم يتخشون في الاجتماعات بالمزارع والجواخير ليشيشوا الشباب.

، اذن لماذا لا تتركوهم انتم نواب الامة وتلتفتوا الى الانجاز والعمل والتنمية؟

– هم من يتحرشون بنا نحن فقط نرد عليهم لنوضح للشارع تناقضاتهم وردي كان على هذا الطبيب المتلخبط في معادلاته لانه هدد بتدويل القضية.

، تقدمت مؤخرا باقتراح بقانون لعقوبة من يقطع طريق وغرامته المالية.. هل في اعتقادك ان هذا المقترح ممكن ان يقر ام سوف يواجه معارضة له؟

– بكل تاكيد سوف يقر المجلس هذا يشهد تعاون غير عادي واتفاق تام من كل النواب بان القادم لابد ان يكون فيه انجاز لان هذا تحدي ليس لنا بهؤلاء الجوكة نحن قبلنا بمرسوم حضرة صاحب السمو امير البلاد وترشحنا للانتخابات النيابية وعانينا الامرين اثناء فترة الانتخابات والحمد لله خرج كوكتيل مميز من النواب وكنت اتمني لو كانت النائب ذكري الرشيدي معنا لكن للاسف قبلت الوزارة هذا المقترح هو افضل اختبار لوزير الداخلية عقب اقراره فيما يتعلق بتطبيقه كل شخص سوف يفكر مرة والف مرة قبل ان يقدم على اغلاق طريق عام.

، تواصلاً مع وصفك لمخرجات الانتخابات الحالية بانها كوكتيل هل من وصف للممارسة الديمقراطية تحت قبة عبد الله السالم فيما يخص هذا الكوكتيل مع الحكومة؟

– علاقتنا غريبة حب وكراهية وعلى كثر ما كنت اهاجم سمو رئيس مجلس الوزراء الا انني اقولها شهادة للتاريخ وجدته انسانا متعاونا ومستمعا جيدا ولديه استعداد الممارسة الديمقراطية في المرحلة الراهنة تسير بصورة توافقية نوعا ما وهي مرحلة فاصلة في حياة السلطتين التشريعية والتنفيذية وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. رولا دشتي اسميها النحلة لانها لا تهدأ ود. معصومة اسميها د. مهضومة لانها بالفعل كالبلسم الذي يمتص الالم من حوله واذا لم نجد اي نوع من التعافي في لقاء وزير المالية مصطفى الشمالي فيما يخص قضية القروض سوف اتقدم بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الامر

، ماذا عن تصوركم بايجاز لموضوع اسقاط فوائد القروض خاصة وان هناك العديد من التصريحات النيابية في هذا الصدد؟

– الموضوع شائك ومعقد انا ضد مسمى اسقاط فوائد القروض لانها دفعت والمقترضين يدفعون حاليا اصل الدين والبنك المركزي اعترف بانه قبل 2008 لم تكن المراقبة شديدة على البنوك عدد القروض في الكويت 574 الف قرض كلفتها ستة ونصف مليار يوجد 341 الف و206 اشخاص مقترض وفي المقابل يوجد 412 الفا و359 غير مقترضين وكلفة اسقاط القروض مليار وستمئة وسته وثمانون في ابريل 2008 اصدر محافظ البنك المركزي تعميم لكل البنوك في شان تصويب الممارسات الخاطئة التي تمت في احتساب القروض الاستهلاكية والمقسطة من مارس 2001 الى يوليو 2006 واستطاع ايقاع جزاءات على البنوك وانا لست ضد اسقاط القروض او معها وانما امسك العصا من المنتصف وارد على محافظ البنك المركزي بان العدالة المطلقة بيد المولي عز وجل ومهما فعلنا لن نتحقق من تحقيق عدالة اجتماعية مطلقة يا سيادة المحافظ وبالتالي اذا كان ما حدث بسبب الخطا في الرقابة فما هو ذنب المواطن يروح فيه؟! نتحدث عن الفئة التي حصلت على القروض الاستهلاكية بما يتجاوز 70 الفا هناك خمسة اقتراحات وردتنا من اللجنة التشريعية وكل مقترح اعد له محافظ البنك المركزي دراسة تصل من 5 الى 7 مليارات بل ان احدهم يتطلب ميزانية الكويت لـ50 سنة قادمة ونضع ما في جيوبنا فوقه هناك اقتراحات غير منطقية بينما هناك منها ممكن تعطي توجه صح انا لست مع التوجه لاعطاء المواطن اموال في يده انا اقرب الى اقتراح د.يوسف الزلزلة في شان القروض.

صفاء الهاشم خلال حديثها لـ«الصباح»